

الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية

الشرق الأوسط نموذجًا



DOI: 10. 128 16/0036923

د. عبد الغفار عفيفي الدويك

الملخص
هدفت هذه الورقة العلمية إلى إبراز الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية وذلك باتخاذ أزمة الشرق الأوسط نموذجًا، وقد أكدت الورقة على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، كانت العلامة الفارقة في معادلة العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أصبح الإرهاب متغيرًا حاكمًا بمنطقة الشرق الأوسط، وارتكزت الورقة على عدد من الحقائق المرتبطة بإدارة الأزمات الدولية في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

وبصورة عامة تكونت الورقة العلمية من خمسة محاور رئيسة؛ في المحور الأول دار الحديث حول المفاهيم الأساسية لإدارة الأزمات الدولية، حيث تم التطرق إلى مفهوم النظام الدولي، ومفهوم الأزمة الدولية، وتوازن القوى.

وفي المحور الثاني تم تناول أهم نظريات العلاقات الدولية، مثل: النظرية الواقعية، والنظرية الوظيفية، ونظرية الصراع والمساومة، ونظرية التحالف، ونظرية الردع، ونظرية الاحتواء، والنظرية المثالية، ونظرية نهاية التاريخ.

ولتكتمل الصورة فقد تم تخصيص المحور الثالث لاستعراض نظريات إدارة الأزمات السياسية مثل: النظرية الواقعية، ونظرية إدارة الأزمات الدولية.

أما المحور الرابع فقد تناول اتجاهات إدارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، حيث تم الحديث عن أهم ملامح الاتجاه التقليدي، ومن جانب آخر تم استعراض الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات.

وفي المحور الخامس تم التعرف إلى الاتجاهات السياسية لبعض الدول في إدارة الأزمات الدولية من وجهة النظر التحليلية للباحث، حيث تم تناول اتجاه كل من: الإدارة الأمريكية، والإدارة الروسية، والاتحاد الأوروبي، والإدارة الإسرائيلية، والإدارة التركية،

المقدمة:

بدا المشهد الإقليمي في الربع الأخير من القرن العشرين مرتبكاً في مواجهة التحديات الكبرى، ومع إلقاء الضوء على الأحداث المتلاحقة ظهرت حالة من الانكشاف الإستراتيجي لبعض مواقف الدول تجاه الأمن الإقليمي، ما أدى إلى تحول المنطقة إلى ساحة لكثير من الأزمات الدولية، وبالرغم مما وقع في العالم من متغيرات، فقد ظلت غالبية الدول العربية أسيرة لحالة القطبية الثنائية التي انتهت بانهيار الإمبراطورية السوفياتية ١٩٨٩م، وهو المتغير الدولي الرئيس الأحدث بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد بدأ القرن الحادي والعشرون في عالم تسوده حالة أحادية القطبية ليستيقظ على كارثة إنسانية بكل المعايير في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وليتحول الإرهاب إلى متغير فاعل في معادلة العلاقات الدولية، وأصبح هذا المتغير هو الحاكم الرئيس في العلاقات الدولية مع منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى مجموعة من الحقائق التي اتسم بها عقدا حلقة الوصل بين القرنين العشرين والحادي والعشرين المرتبطة بإدارة الأزمات الدولية أوجزها في الآتي: (فيشر، ٢٠١١م، ص ٥٣، ٥٢).

وجود علاقة عكسية بين الإستراتيجيات الأمنية الفاعلة وحدة وقوع الأزمات الأمنية، وأن الفشل في إدارتها يرجع إلى عدم الإجماع على تفعيل إستراتيجية للأمن القومي العربي، في ظل توافرها لدى أطراف إقليمية منافسة.

إن المعضلة العربية كانت في المنهج بمعنى الفصل بين النظرية والتطبيق حتى أصبحت منهجية إدارة الأزمات في حالة من السيولة التامة، وكان الموقف العربي يقع بين توجهين: أحدهما تقديم المعالجة عن التشخيص الدقيق للأزمة والآخر الاعتماد التام على دور المجتمع الدولي.

الفصل التام بين العلم الممثل في الخبراء ومراكز الأبحاث والفن الممثل في صنع القرار، وأيضاً حالة التمهيد في العلاقات الدولية بين الدول والمنظمات الإقليمية.

إن الاتجاهات الحديثة عند اندلاع أزمة تحكمها معادلة توازن القوة على أرض الواقع

ونظرًا لاختلال هذا التوازن ظهر الجيل الرابع للحروب، واختلت المعادلة التقليدية، حيث كان الإرهاب حربًا بين قوتين، الأولى نظامية، والثانية غير نظامية وكانت أغلب نتائج المواجهة لصالح الأخيرة ولو مؤقتًا، مع إيجاد مناخ لعدم الاستقرار في كثير من البلدان العربية (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن).

ويتحدد مفهوم الأزمة حسب المجال الذي توجد فيه فعلى "الصعيد السياسي" تنقسم الأزمة إلى أزميتين الأولى داخلية، وهي حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية للدولة ومؤسساتها ويتم مواجهته في ظروف صعبة من حيث (ضيق الوقت والتوقع ومن الممكن الإمكانات والموارد)، والثانية خارجية (دولية) وهي عادة أزمة بين دولتين أو أكثر ينتج عنها صراعات شديدة بينهم قد لا تصل إلى درجة الحرب الفعلية ولكن تكمن في داخلها حالة نشوب حرب. (الدليمي، ٢٠١١م : ص ٢٤-٢٥)

ويعتقد بعض الباحثين أن الممارسة الدولية تؤكد ضرورة استعمال القوة العسكرية لردع الخصم في أثناء تصعيد الأزمة مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بأنها استعداد لأعمال قتالية. كما أن ميثاق الأمم المتحدة وبالرغم من أنه حرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، فقد حول لمجلس الأمن التدخل عسكريًا في إطار نظام الأمن الجماعي، وذلك في حالة تطور الأزمات والمنازعات الدولية بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، خصوصًا بعد استنفاد محاولات إدارة الأزمة سلميًا، أو عبر الضغوطات غير العسكرية (المادة ٤٢ من الميثاق) وسمح للدول بممارسة حقها في الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس (المادة ٥١ من الميثاق الأممي). (عبدالبديع، ١٩٩٣م : ص ١٢٦)

وهناك ضرورة للمزج في هذا الإطار بين سياسة الترغيب والمساومة والمفاوضات عن طريق تقديم العروض والتنازلات لحمل الخصم على وقف الإثارة من جانبه أو لإرغامه على القبول والإذعان للمطالب المرجوة من ناحية، والترهيب الذي يتم عبر استخدام القوة والأعمال الزجرية غير العسكرية الأخرى أو التهديد باستعمالها من ناحية ثانية، وبخاصة أن للقوة أهميتها - أحيانًا - في الدفاع عن المصالح المهددة بأقل ما يمكن من الخسائر المادية والبشرية، مع الاحتفاظ بقنوات الاتصال مفتوحة، وتجنب الارتجال

في اتخاذ القرارات للحؤول دون إقدام الطرف الآخر على القيام بعمل عسكري قد يفشل إدارة الأزمة تمامًا. وفي السياق نفسه يشير البعض إلى أن الكلام الذي لا يستند إلى إمكانات حقيقية عديم التأثير على طرف يجيد حساباته (هويدي، ١٩٩٧م : ص: ١٣٢)

ويعد الحديث عن الأزمات الدولية ضمن علم إدارة الأزمات أكثر تعقيداً من غيرها من الأزمات نتيجة عدة أسباب من أهمها: أن الأزمات الدولية قد تكون من الأزمات المفاجئة أكثر من الأزمات الأخرى، وارتباطها بالأزمات الأخرى من ناحية التأثير والتأثر، كما أنها من الأزمات عميقة الجذور، وتحتاج وقتاً أطول عند إدارتها أو حلها، بهدف العودة إلى الحالة الطبيعية قبل الأزمة (السكون) بعكس الأزمات الأخرى (المجذوب، ٢٠١٤م : ص: ٨٦-٩٦).

أولاً: المفاهيم الأساسية ونظريات إدارة الأزمات الدولية:

مفهوم النظام الدولي international system (جاد، ١٩٩٨م : ص: ١٦-١٨)

يعرف النظام الدولي بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنظام يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به وهذه الوحدات مستقلة ومتفاعلة بعضها مع بعض وقد يكون هذا البنيان أحادي القطبية unipolar system، أو ثنائي القطبية Bipolar system، أو متعدد القطبية multi polar system.

لقد تأسس نظام ما بعد الحرب الباردة على قواعد قيمية جديدة، وصفها جورج بوش الابن بأنها أكثر تحرراً في محاربة الإرهاب وأكثر مناعة في إقرار العدالة وأكثر أمناً في السعي من أجل السلام فهو عالم جديد يسوده القانون، وتعترف فيه الدول بمسئوليتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة، كما فتحت الباب على مصراعيه لاحتمالات التدخل العسكري الخارجي في الشؤون الداخلية للدول. (C.j. Dick, 2002, p: 20)

ولم يعد هناك ما يسمى بقوة متدخلة وقوة مراقبة فيما يتعلق بإدارة الأزمات الإقليمية، فكل اللاعبين يأخذون دورهم بدرجات متفاوتة، «وأصبح استخدام القوة العالمية في إدارة الأزمات الإقليمية أكثر سهولة، بعد أن اختفى تحدي القوى العالمية

الأخرى، إن لم يكن قد توأمت مع بعضها» وأصبح استخدام القوة الإقليمية في إدارة الأزمات الإقليمية أكثر صعوبة ومحفوفاً بالمخاطر؛ لأنها أصبحت محكومة بقوى عالمية أكبر على استعداد للتدخل في أي وقت «وهو ما حدث بالفعل في الحرب على داعش في «سوريا والعراق وليبيا».، وازدادت فرص استخدام الشرعية الدولية في التحكم في بعض الصراعات بين الدول الإقليمية، وأصبح نقل السلاح إلى مناطق الثورة تجارة أكثر منه سياسة، كما أصبحت الانتفاضات الداخلية داخل الدول أكثر من الصراعات بين دول الإقليم، وأصبح التدخل الخارجي داخل الدول أكثر من الصراعات بين دول الإقليم الواحد وأصبح التدخل الخارجي أمراً مقبولاً تحت شعارات الجوانب الإنسانية أو وقف التمردات أو تعسف الحكومات المركزية (هويدي، ١٩٩٣ م : ص ١٧٧).

٢- مفهوم الأزمة الدولية International crisis (نافعة، ١٩٩٥ م : ص ١٤٢).

تعرف (كورال بيل) الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول، ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب.

كما أنها تميز بين الأزمات الدولية وفقاً لنطاقها الجغرافي وأطرافها الرئيسة وحجم قوتها الدولية، فهي ترى أن الأزمات المحلية أو الإقليمية مهمة، ولكنها لا تحمل الخطر نفسه الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية العالم.

كما عرف (ويليامز) إدارة الأزمات بأنها: سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا تصل إلى مستوى نشوب الحرب، كما أشار (هانز نيوهولد) إلى أن إدارة الأزمات تعني احتواء الأزمة والتخفيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع.

وقد تعددت الدراسات التي تناولت عملية إدارة الأزمة الدولية وتناولها بالتحليل لأدوات إدارة الأزمة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الدراسات على كثرتها يحيط بها قدر من الغموض في تناولها بالتحليل لأدوات إدارة الأزمة، فقد استخدم (ألكسندر جورج) مفهوم إدارة الأزمة بمعنى القيود التي ترد على عملية ممارسة القهر

والجبر والضغط والإكراه في العلاقات الدولية بمعنى أن إدارة الأزمة تعني السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل إلى حد انفجار العنف الشامل أو الحرب.

وأوضح ماكيلاند ثلاثة مواقف يمكن أن توجد أزمة دولية وهي:

حالة سعي القادة إلى الحفاظ على موقفهم القيادي من خلال البحث عن مصدر خارجي للتهديد وبالتالي الدخول في صراع خارجي؛ لتحقيق الوحدة الداخلية (حالة إسرائيل في الشرق الأوسط).

أن تشهد الأطراف المشاركة في النظام الدولي تحولاً في مؤسساتها الاجتماعية، نتيجة انضمامها إلى تحالفات أو انسحابها منها، ما قد يؤدي إلى إيجاد مواقف أزمة في ميادين تنافسية غير مألوفة.

حالة انهيار نظام القطبية الثنائية، الأمر الذي تنجم عنه صعوبة إعادة الأطراف الرئيسة بتشكيل إستراتيجيتها وتكييفها وفقاً للأوضاع الجديدة (وهو ما حدث بالفعل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث دخل العالم في مرحلة ضبابية، ما سبب حالة من التوتر في كثير من المناطق زاد من عدم الاستقرار ووقوع كثير من الأزمات الدولية). (نافعة، ١٩٩٥م : ص ١٤٢)

٣- توازن القوى Balance of Power

يعد مفهوم توازنات القوى الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية القيمة لدولة / منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات المتناسقة منها بحيث تتضمن هذه الحالة للدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دول أخرى أو أكثر ويطلق على هذا المفهوم أيضاً التوازن الإستراتيجي (Joshua S. Goldstein, 1990, pp 11-13)، ويمكن توضيح المقصود بالتوازن الإقليمي أو التوازن الفرعي - أنه أشكال من التوازنات تتكون داخل آخر جغرافية محددة - تجمع عدداً من الدول في علاقات تتسم بالصراع على السلطة والنفوذ في هذا الإطار الجغرافي المحدد (حسين، ٢٠١١م : ص ١٥١ - ١٥٣).

ثانياً: أهم نظريات العلاقات الدولية International Relation Theories

تعدد نظريات العلاقات الدولية، وعملية تصنيفها ويمكن أن تكون وفق طبيعة نشأتها أو مدخلها الرئيس، فهناك كثير من التصنيفات، منها: نظريات القوة وتوازنها والنظريات المثالية الليبرالية ونظريات صراع الحضارات ونهاية التاريخ والفوضى الدولية ونظريات النظام الدولي وأخيراً نظريات العلاقات الاقتصادية الدولية. ولما كان تركيز البحث على علاقات القوى والأزمات المرتبطة بها في منطقة الشرق الأوسط نحاول التركيز بإيجاز على أهم النظريات التي تسيطر على طبيعة العلاقات الدولية والمهيمنة على العلاقات في منطقة الشرق الأوسط.

النظرية الواقعية The Realism Theory، حيث استعمل «هانز مورجانثو» مصطلح القوة بعدة أوجه ومن أهم مبادئها: أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وتحليل وفهم التاريخ، وأن السياسة لا تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون، بل العكس هو الصحيح. ويعتبر الدول أهم العوامل في السياسة الدولية وأن التركيز عليها كوحدة أساسية يساعد على فهم طبيعة التفاعلات الدولية إلى جانب أن العامل الأمني هو الأهم في سياسة الدول الخارجية، وتعد نظرية الواقعية الجديدة التي برزت نتيجة النقد الذي وجه إلى النظرية الواقعية. على افتراض رئيس أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام الدولي وكلما ازدادت قوة الدولة ارتفعت مكانتها وازداد نفوذها، وبالتالي تتحدد نية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول (حسين، المرجع السابق، ص ١٩٨، ١٩٩).

أما النظرية الوظيفية فتدور حول مفهوم الحركات الاندماجية في المجتمع الدولي، وتنفذ بعمق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ وفي إقامة أجهزة ومؤسسات دولية وفنية متخصصة وتتأثر العلاقات الدولية بطبيعة العلاقات داخل المؤسسات الاقتصادية.

أما نظرية الصراع والمساومة، فهي تركز على أن الصراع ينشأ نتيجة تعارض المصالح أو رغبة طرفين أو أكثر في القيام بأعمال متعارضة فيما بينهم والصراع يجري مدفوعاً بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة وتختلف أشكال الصراع وفقاً لمحصول معتقدات وتصورات القوى المشاركة في أدواره.

وهناك أيضاً نظرية التحالف وهو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها المعنيون بالمساعدات المتبادلة في حالة حرب. وتظل التحالفات قائمة لتحقيق التوازن في القوى، طالما أن هذا التوازن كان ضرورياً (حسين، : المرجع السابق : ص ٢٠٦ - ٢٠٧).

وهناك نظرية الردع وتعني أنها تهدف إلى ردع دولة ما عن العدوان وهي رئيسة في الإستراتيجية العسكرية والهدف النهائي منها هو توجيه تهديد مماثل إن كان هناك تهديد قائم وجاد من طرف آخر ولقد تعاضمت هذه النظرية في ظل العصر النووي.

أما نظرية الاحتواء فقد صيغت في الأساس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية للحد من انتشار الاتحاد السوفياتي غرباً، فهي مبدأ وهدف وسياسة بمعنى الحؤول دون تصادم مباشر بين القوى العظمى، واعتمدت الولايات المتحدة هذه السياسة في كثير من مواقع الاشتباك السياسية والعسكرية، منها الحرب العراقية الإيرانية التي سميت «الاحتواء المزدوج».

ولقد أرسست النظرية المثالية قواعد احترام القانون الدولي من خلال الدبلوماسية الدولية، فتم التركيز على المنظمات الدولية ودورها في ترسيخ قواعد النظرية الليبرالية الدولية التي تركز على نماذج السلام والحرية والازدهار التي تدعو لها الديمقراطيات الغربية الليبرالية الدستورية التي تقودها وتدعو لها الولايات المتحدة.

وقبل نهاية القرن العشرين ظهرت بعض النظريات الجديدة منها: صدام الحضارات ونهاية التاريخ والفوضى الدولية، فنظرية صدام الحضارات اعتمدت على فرضية نزاع الحاضر مع المستقبل وكذا النزاعات داخل الدول ذاتها ولها جانبان الأول تفاؤلي ويشير إلى أن العولمة مدخل لتقارب الشعوب اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، بينما ركزت المتشائمة على الهوة بين مناطق السلام والحرب وأشار هينجتون صاحب النظرية إلى التحدي الذي يفرضه الإسلام على الغرب.

أما نظرية نهاية التاريخ لفوكاياما فقد أسست لوضع حد للأفكار الأيديولوجية في التاريخ الإنساني وانتشار قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية، وأخيراً فإن نظرية الفوضى تعكس الاستخدام المتكرر بعكس حالات العنف وغياب القانون وانعدام النظام، وهي تستكمل للدلالة على غياب الحكم الرشيد القادر على حفظ النظام: (المرجع السابق ص ٢٦٥ - ٢٦٩).

ثالثًا: نظريات إدارة الأزمات السياسية. Political crisis management theories.

تعد إدارة الأزمات الدولية من العلوم التي فرضتها المتغيرات الدولية الناجمة عن اختلال موازين القوى الإقليمية والعالمية، كما عدت من علوم المستقبل التي بواسطتها يمكن التأثير في تحريك العوامل الدولية ذات التأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ بهدف الخروج من الأزمات المحلية والإقليمية والدولية، وأن الغاية من إدارة الأزمات هي تجنب حدوث مواجهة عسكرية قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة.

والأزمة على المستوى الدولي هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد، وفي جميع الحالات ثمة أساليب متنوعة للتعامل مع كل موقف، فقد يجري احتواء الصراع أو تسوية المنازعات بينما تكون إدارة الأزمات هي المناورة بالعناصر المكونة لها وأطرافها؛ بهدف تعظيم الاستفادة من ورائها لصالح الأمن القومي.. وهكذا أصبحت إدارة الأزمات الدولية أسلوبًا مؤثرًا في إدارة الصراعات الدولية، لها إستراتيجية محددة وأصبحت فنًا يمارسه قادة الأمم ورجال الدولة بمزيد من المهارة والبراعة (عليوة، ٢٠٠٤م : ص ٤٧).

إن نظريات العلاقات الدولية هي إطار ووسيلة في الوقت نفسه عن إدارة الأزمات الدولية، وغالبًا ما تكون الأدوات المستخدمة في الإدارة في مراحلها المختلفة على علاقة رئيسية بإحدى هذه النظريات، ومن أهمها على سبيل المثال: النظرية الواقعية.

كما تتعدد وسائل إدارة الأزمة الدولية، وهذه الوسائل تحرك مظلات عديدة، سواء أكانت المظلة الدبلوماسية ومن خلالها تعلق الوسائل الزجرية أم المظلة القانونية أم المظلة الإعلامية وتتم من خلال بث الرسائل التي تساعد في إدارة الأزمة ومن أهم هذه الوسائل: الدبلوماسية بنظامها الإداري وقبولها باستخدام أي منها لتسوية النزاع أو الأزمة

أما الوسائل القانونية فهي تعني البحث عن صيغة قضائية لحل المشكلات والنزاعات والأزمات، ومنها: التحكيم الدولي، والقضاء الدولي (المجذوب، ٢٠٠٣م: ص ٢٨٦-٦٨٢).

أما الوسائل الزجرية فهي استخدام القوة من مصادرها المختلفة كأداة دبلوماسية واستخدامها في مراحل إدارة الأزمة ما بين سياسات الترغيب والترهيب، وهي ليست عسكرية فقط، بل تتخللها ضغوط اقتصادية وسياسية (الغبرا، ١٩٩٣م : ص ٩١).

كما تؤدي الوسائل الإعلامية من خلال توظيفها حلقة وصل بين المواطنين وصانع القرار والقائمين على إدارة الأزمات، كما يتم إرسال كثير من المؤشرات من خلالها في أثناء عملية إدارة الأزمة.

وهناك كثير من النظريات الأكثر شيوعاً عند إدارة الأزمات الدولية من أهمها النظرية الواقعية التي سبقت الإشارة إليها، وهي تهدف إلى تفسير الأمور والأحداث بطريقة واقعية قابلة للتحليل والبعد عن النظريات الرشيده والمثالية، كما تؤكد أن العلاقات الدولية قائمة على مفاهيم كثيرة منها: المصالح، القوة، توازن القوى، والقوة تعني التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقتها المتبادلة، وهي تختلف من موقف لآخر ومن دولة لأخرى. كما أن القوة ليست المعيار الوحيد المحدد للعلاقات، بل تدخل فيها حسابات أخرى من حيث: حجم الدولة وقدرتها في المجالات المختلفة، أما المصلحة فهي الأداة التي تستخدمها الدولة مع قوتها من أجل التأثير في الدول الأخرى وتحقيق مصالحها، فالعلاقة بين الدول تبادلية قائمة على تحقيق المصالح والأمور المشتركة، ولا توجد دولة تقوم بأي أمر تطوعياً، فيوجد دائماً صراع مستمر من أجل الإبقاء وزيادة قوة الدولة وزيادة مصالحها، أما توازن القوى فهي نتيجة جهود الدول للحفاظ على قدر من القوة في ظل سباق محموم للتسلح، الأمر الذي يحول دون نشوب صراع مسلح وتسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري فيما بينها.

أما نظرية إدارة الأزمات الدولية فقد بدأت في التبلور خلال الستينيات من القرن الماضي في أثناء «مرحلة الحرب الباردة»، حيث كانت هناك جهود مستمرة من أجل صياغة إطار مفاهيمي ومجموعة من الفرضيات التي يمكن تطبيقها على تحليل حالات إدارة الأزمات الدولية المختلفة. (الرشيدى، ١٩٩٦م : ص ١٥٤)

وتهدف «إدارة الأزمات الدولية» إلى التغلب على الأزمات من خلال الأدوات المناسبة لتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، أي إدارة التوازنات ورصد حركة واتجاهات القوة والتكيف مع المتغيرات المختلفة، كما تعمل على تحقيق أهداف أساسية منها: تجنب الانهيار التام في التوازن في غير صالح الدولة، والتوفيق بين المصالح المعرضة للخطر خلال الأزمة، مع الرغبة في تجنب التصعيد والعمل على السيطرة على الأزمة

(الرشيدي، ١٩٩٦م : ص ١٥٤).

والإدارة بالأزمات هي فعل يهدف إلى توقف نشاط من الأنشطة أو انقطاعه أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع بحيث يؤدي إلى أحداث تغير في هذا النشاط أو (تعديل الوضع لصالح غيره) « (الشعلان، ١٩٩٩م : ص ١٨ - ١٩) ، وينبغي التمييز بين مفهومي إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات فالأول يعني التغلب عليها بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة تجنباً لسلبيتها والاستفادة من إيجابياتها بينما الثاني يقوم على افتعال الأزمات وإيجادها كوسيلة لتحقيق أهداف بعينها ومحددة سلفاً (صحيح، ٢٠٠٦م : ص ٢١٤)

رابعاً: اتجاهات إدارة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط Crisis management trends

الاتجاه التقليدي: كان هو السائد في النصف الثاني من القرن الماضي عند التعامل مع كثير من الأزمات الإقليمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين التي طالها هذا الاتجاه مثل: نكبة ١٩٤٨م، أزمة السويس ١٩٥٦م، أزمة مايو ١٩٦٧م، أزمة احتلال الجزائر الإماراتية ١٩٧١م، أزمة الشرق الأوسط ١٩٧٣م، الحرب في أفغانستان (١٩٧٩ / ١٩٨٩)، احتلال بيروت ١٩٨٢م، حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ / ١٩٩١م) أزمة الصومال (١٩٩١م).

ومن أهم ملامح الاتجاه التقليدي، إدارة الأزمات الخارجية برد الفعل، كما كانت السمة الغالبة هي تعزيز دور الفاعل الدولي في إدارة الأزمة ما دفع دولاً غربية إلى التدخل لإدارة المصالح بالأزمات، وينهج كثير من الدول درء الأزمة الداخلية أو محاولة منعها.

الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات

الأزمات الإقليمية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين:

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كثيرًا من الأزمات: منها غزو أفغانستان ٢٠٠١م، وغزو العراق ٢٠٠٣م، وأزمة المشروع النووي الإيراني (٢٠٠٢/٢٠١٥م)، وتطور القاعدة (٢٠٠٤م، جناح الزرقاوي) - وحرب جنوب لبنان ٢٠٠٦م، وصعود تنظيم داعش (٢٠١٤م، البغدادي) والتوسع الأفقي للإرهاب في كثير من البلدان في المنطقة من كونه تنظيمًا ليكون فكرة للإرهاب؛ ناهيك عن الحروب المتتالية على قطاع غزة.

اتسمت إدارة أزمات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إقليميًا في عالم وصف بالأحادي القطبية عند مواجهتها، بعرقلة وجمود جهود التسوية السلمية بالرغم من مبادرة ٢٠٠٢م، والعزوف شبه التام عن الإصلاح السياسي في كثير من البلدان العربية، والصعود التدريجي لتيار الإسلام السياسي في بعض البلدان العربية (مصر والجزائر وتونس على سبيل المثال...)، وتعمد المسألة الفلسطينية «بعد فوز حماس في غزة ٢٠٠٦م، وصعود اليمين الأصولي في كل من تركيا (حزب العدالة ٢٠٠٣م/أردوغان)، وإيران (التيار المتشدد ٢٠٠٥م/نجاد)، وفي إسرائيل استمرار اليمين المتطرف ٢٠٠٩م/نتنياهو)، وأخيرًا انخفاض أسعار الطاقة وتراجع الاحتياطي النقدي لبعض دول الخليج؛ نتيجة ازدياد النفقات الأمنية.

الأزمات الإقليمية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين:

مع بزوغ حالة التعددية القطبية، كان تنفيذ سيناريو الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط: (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن...) بدءًا من التدخل الدولي والإيراني المباشر في سوريا، والتحالف العربي في اليمن، والتدخل الفرنسي والأمريكي المحدود في ليبيا، والضغط الاقتصادي على مصر بواسطة كل من (روسيا، بريطانيا، إيطاليا)، والتحول الاستراتيجي في مواقف بعض الأطراف الدولية والإقليمية من مكافحة

الإرهاب إلى الإدارة بالإرهاب، سواء أكان في دعم إيران وتدخل وحداتها من الحرس الثوري في العراق وسوريا، أم في دور حزب الله في كل من سوريا ولبنان، كذلك سرعة المناورة بالمواقف من خلال تأييد تركيا لجبهة النصرة مع بداية الأزمة السورية التي تحولت فيما بعد إلى أحرار الشام هذا غير تدخلها المباشر في شمال العراق.

وخلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تغير كثير من نظم الحكم على أثر انتفاضات الربيع العربي، وانتشرت آليات الجيل الرابع للحرب، وتوحش الإرهاب إلى درجة غير مسبوقة، واتسمت إدارة الأزمات بالآتي البطء الشديد في الحركة، إلى جانب التجاهل التام لأزمات داخلية «انفجرت» دون الاستعداد لها كما غلب فكر تهميش الأزمة على اعتبار أنها تحل نفسها بنفسها، ويمكن أن نخلص إلى النتيجة التالية: أن الشرق الأوسط بدأ القرن الحادي والعشرين بآليات القرن العشرين وفي حالة دفاع عن النفس.

خامسًا: الاتجاهات السياسية لبعض الدول في إدارة الأزمات الدولية:

هناك مجموعة من المتغيرات الدولية طرأت وأثرت بشكل مباشر على المناخ الدولي العام سواء أكانت الخلافات الأوروبية الأمريكية حول منهجية إدارة الأزمات الدولية، أم محاولة روسيا الاتحادية فرض نفسها طرفًا في كثير من الأزمات لاستعادة مكانتها الدولية، وتصاعد وتيرة الإرهاب الدولي، وتراجع دور منظمة الأمم المتحدة أمام القوى العظمى، وتأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية الأمريكية. وقد وظفت الولايات المتحدة هذا المناخ العام من خلال إحباطها لأي قوى دولية منافسة، وتحرك القوى الكبرى خلال إدارة الأزمات خارج نطاق الأمم المتحدة، والمحافظة على التفوق واستخدام القوة العسكرية في إطار تحقيق الأهداف، مع محاولة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من التسليح وبناء التكتلات الاقتصادية والعلمية والتقنية والإعلامية والعمل على تداخلها واندماجها بما يخدم أهدافها.

كما كان هناك مجموعة من المتغيرات الإقليمية تأثر بها النظام العالمي الجديد من حيث تغير التوازن الإستراتيجي بالمنطقة، وزيادة حجم الوجود العسكري الكثيف بالمنطقة، وتصاعد المواجهة الإسرائيلية ضد الجانب الفلسطيني، ومحاولة تغيير خريطة المنطقة بواسطة إستراتيجية الفوضى الخلاقة، التي صاحبته حالة من عودة الوعي القومي

للشعوب العربية، كما كان لظهور أنماط من وسائل الطاقة المتجددة التأثير في تراجع الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط.

لقد انتهج أغلب القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، إدارة المصالح بالأزمات؛ وذلك من خلال الاستفادة من المناخ المصاحب ومن خصائصه: حالة السيولة، وفقدان بعض الأطراف الإقليمية القدرة على ضبط سلوك الفاعلين، والتضاد الشديد في الأهداف فيما بينها، مع الاختلال الشديد في ميزان القوة، والاختلاف التام بين الغايات القومية للدول والتحالفات المؤثرة دولياً وإقليمياً، ويمكن أن نتعرف على هذه الاتجاهات من وجهة النظر التحليلية للباحث على النحو الآتي:

اتجاه الإدارة الأمريكية في إدارة الأزمات

تنشد الغاية القومية الأمريكية العمل على صياغة نظام عالمي جديد يعتمد على مؤسسات دولية تعكس روح القرن الحادي والعشرين مع تبني إستراتيجية للتجديد القومي الأمريكي ولزعامة العالم، وإعادة بناء المؤسسة الأمريكية التي تضمن القوة والنفوذ ومن أهم قواعدها، الاعتماد على العمل العسكري، وأصبحت الحرب الوقائية «Preventive» هي العقيدة السياسية الدفاعية للولايات المتحدة.

وبالتالي فإن الاتجاه الأميركي السائد هو إدارة المصالح بالأزمات من خلال (إيجادها/ وتعزيز طرف على حساب آخر).

وهو يعتمد على ثلاثة مبادئ أساسية هي تكريس القوة الأمريكية، والدور الاستباقي للولايات المتحدة في القيادة العالمية، والترويج لقيم العولمة التي تصب في صالح الولايات المتحدة، وقد تراوح الاتجاه الأمريكي بين نظريتين إستراتيجيتين هما: الاستباقية في العقد الأول من القرن الحالي ٢٠٠٠/٢٠١٠م في العراق وأفغانستان والوقائية في العقد الثاني من القرن نفسه مع بداية عام ٢٠١١م حتى الآن، مع إقامة تحالفات مع إيران وقوى عربية في سوريا، في آنٍ واحد.

اتجاه الإدارة الروسية في إدارة الأزمات

على الصعيد الدولي تتمثل الغاية القومية الروسية في ضمان السيادة لمصالحها القومية وفي دعم مركز روسيا قوة عظمى، وأحد مراكز الثقل في العالم متعدد الأقطاب مع الحفاظ على علاقات جيدة مع التجمعات الإقليمية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ومع شركاء روسيا التقليديين، مع الالتزام، في كل الأحوال، باحترام الحقوق والحريات الإنسانية وعدم السماح بازدياد واجبة المعايير في هذا المجال.

أما الاتجاه السائد الذي تتبناه الإدارة الروسية، فكان التدخل العسكري المباشر كما حدث في «شبه جزيرة القرم»، عام ٢٠١٤م، حيث لم تنتظر الخيارات الدبلوماسية والسياسية، بل قامت بتدخل «وعمل عسكري» مستغلة في ذلك تطور الأوضاع الداخلية الأوكرانية؛ بالإضافة إلى الترحيب بها من قبل «أغلب سكان القرم». والتهديد باستخدام القوة في أوكرانيا (وما زالت الأزمة مفتوحة)، كما وضح نفس الاتجاه نفسه عند التدخل العسكري المباشر في سوريا عام ٢٠١٦م.

إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمات

تعتمد الغاية القومية الأوروبية المنظور الأمني / العسكري كمرجعية على أساس قيمي وفق الإدراك لطبيعة الأزمة من خلال مجموعة من الاعتبارات أهمها: أن نقطة الارتكاز الأولى في شرق أوروبا أوكرانيا حاليًا التي ينبغي التعامل معها باعتبارها الحليف الإقليمي، كما أن نقطة الارتكاز الثانية في المنطقة هي إسرائيل التي يجب التعامل معها باعتبارها الحليف الإقليمي الرئيس في المنطقة، شرق المتوسط، ونقطة الارتكاز الثالثة في منطقة شمال إفريقيا، حيث التهديد الرئيس لها الهجرة غير الشرعية.

وكان الاتجاه السائد هو اعتماد إستراتيجية الأمن الأوروبي على الوسائل العسكرية واستخدامها ضمن إستراتيجية الضربة الاستباقية وعن طريق التأسيس للوجود العسكري الأوروبي عن طريق نشر قواعد الناتو في مناطق شرق أوراسيا وشرق المتوسط وشمال إفريقيا، وعلى ما يبدو فإن هناك المزيد من الاحتمالات القائلة بأن وجهات النظر الأوروبية ستمضي قدمًا باتجاه التطابق مع وجهات النظر الأمريكية عبر حلف الأطلنطي NATO.

اتجاه الإدارة الإسرائيلية في إدارة الأزمات

تتسم الغاية القومية الإسرائيلية بالحركية والتطور عن طريق إيجاد غايات ثانوية داخل إطار الغاية القومية لتحقيقها مرحلياً، وهذه الغاية القومية النهائية المزعومة هي إقامة ما يسمى بدولة إسرائيل الكبرى في فلسطين وما جاورها من أراض عربية مع تجزئة هذه الغاية إلى عدة أهداف قومية يتم الوصول إليها على مراحل زمنية متتالية.

أما الاتجاه السائد في إسرائيل فهو التصعيد المستمر والعمل العسكري من خلال عرقلة جهود السلام ومن خلال المماطلة والإدارة بالوقت باستخدام سياسة الردع الإستراتيجي لما تملكه من تفوق عسكري مع الاستمرار في تغيير الواقع على الأرض مع العدوان المستمر على غزة.

اتجاه الإدارة التركية في إدارة الأزمات

تهدف الغاية القومية لتركيا إلى استعادة دورها التاريخي في منطقة الشرق الأوسط، ويستند تنامي الدور التركي إلى نظرية العمق الإستراتيجي التي ترى أن موقع تركيا وتاريخها يجعلها مستعدة إلى التحرك الإيجابي في جميع الاتجاهات وخصوصاً جوارها الجغرافي؛ للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، ولهذا عملت السياسة التركية خلال السنوات الأخيرة على تصفير مشكلاتها مع دول الجوار، لكنها لم تستطع، فلجأت للمناورة بين كافة الأطراف وأصبحت أكثر فاعلية في مشكلات الإقليم من منظور تحقيق مصالحها العليا.

والاتجاه السائد في الإدارة التركية هو الجمع بين التصعيد والاحتواء من حيث كانت حادثة إسقاط الطائرة الروسية حدثاً مهماً كانت له تداعيات خطيرة؛ وتعاملت تركيا مع هذه الأزمة من اعتبارات عديدة منها: أنها لا تريد الصراع مع القوى العظمى؛ ونظراً لتداخل كثير من العوامل، فإن القيادة التركية أظهرت قدراً كبيراً من الكفاية في إدارتها؛ معتمدة في ذلك على وسيلتين هما: التواصل مع الحلفاء والتعبئة الشعبية للأتراك، ويتحدد الاتجاه وفق طبيعة الأزمة ما بين التصعيد والردع على سبيل المثال تجاه الأزمة الكردية الذي وصل إلى حد التدخل العسكري بشكل مباشر شمال العراق، والتصعيد

والاحتواء تجاه أزمة سقوط الطائرة الروسية، كما تبنت تركيا اتجاه مكافحة الإرهاب متوافقة في ذلك مع الإدارة الأمريكية؛ لكنها لجأت إلى الإدارة بالمتناقضات بغض الطرف عن دخول المرتزقة إلى سوريا عبر حدودها من أوروبا وفي الوقت نفسه استقبال اللاجئين السوريين.

اتجاه الإدارة الإيرانية في إدارة الأزمات

تتمثل الغاية القومية لإيران والهدف القومي الأعلى لها في بسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وبعض بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا، خاصة المتاخمة لها، سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا وأيديولوجيًا؛ انطلاقًا من مفهوم عقائدي بأنها قوة إقليمية عظمى مؤهلة حضاريًا لقيادة دول المنطقة، وذلك بحكم ما تملكه من قدرات جيوبوليتيكية ضخمة. تعد إستراتيجية إيران غامضة ومضللة، فهناك فجوة بين خطابها وأفعالها وبين ادعائها بالظلم وسلوكها وبين مصالحها الأيديولوجية والوطنية، وأفعالها غير متسقة ضد جوارها الإقليمي وخاصة دول الخليج العربي.

وكان الاتجاه الإيراني السائد متأثرًا بمستوى التحرك، فكان إقليميًا هو الردع والتهديد من (زيادة النفوذ بالتواجد في العراق وسوريا ولبنان، واليمن...)، بينما كان دوليًا هو التشدد والاحتواء المزدوج، وقد جمع النموذج الإيراني في معالجة أزمة المشروع النووي، بين (المساومة)، و(طول أمد الأزمة)، وذلك من خلال: الإصرار سياسيًا وإعلاميًا على أن البرنامج النووي الإيراني ذو أهداف سلمية بحتة، وإطالة زمن التفاوض مع المجتمع الدولي وإجهاده، كما فرضت نفسها قوة إقليمية وطرفًا فاعلاً في الصراعات الإقليمية، كما تحرص إيران على الوصول إلى حافة الهاوية دون السقوط فيها، في إدارة الأزمات مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

الإدارة العربية للأزمات

الغاية القومية العربية واردة في أدبيات الأمن القومي العربي (نظريًا). وهي غير نشطة عمليًا وتستدعى في بعض حالات الطوارئ الشديدة كما في أزمة الكويت ١٩٩٠-١٩٩١م، والأزمة اليمنية ٢٠١٦م.

والاتجاه السائد يغلب عليه التريث الشديد، واعتماد التحالفات في إدارة أزماتها، كما أن الإدارة العربية للأزمات دائماً ما تحلق (بجناح واحد)، إما أن تطير بجناح العلماء والخبراء ومراكز الأبحاث في المؤتمرات والمحافل العلمية والأكاديمية (جهد علمي خارق لديه كثير من الحلول)، وإما أن يطير بجناح صناع القرار (فقط) بمعزل عن الأول والتحفيز على توصياته (وهو السائد) والالتزام بالاتجاه التقليدي في ظل عالم متغير. إلا أن التحالف العربي في اليمن بعث الأمل من جديد، حيث كان الاتجاه الاستباقي في عمليات عاصفة الحسم في اليمن خطوة شجاعة، ومبادرة خلاقة فعّلت من نظرية الأمن القومي العربي، وأفشلت المشروع الإيراني.

كانت تلك هي الاتجاهات الحديثة السائدة في مواجهة وإدارة الأزمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط.

الخاتمة

إن حالة الاضطراب والارتباك التي يشهدها إقليم الشرق الأوسط عامة، تعود إلى حالة وطبيعة التوازن الإستراتيجي بين أطراف الإقليم، وكذا بين أطراف القوى العظمى المتحالفة معها، حيث إن حالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوى توجد موقفاً من الشعور بالقدرة على الحركة أو إمكانية المناورة والمساومة بحيث تكون هناك فرص وبدائل متعددة للحركة. أما حالة الخلل الإستراتيجي فتوجد وضعاً مختلفاً، حيث يشعر أحد الأطراف بأنه قادر على حسم الموقف بالقوة وأن أطرافاً أخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح، ومن ثم يجد الطرف الآخر نفسه في مأزق الكفاح من أجل البقاء، بمعنى أنها تفتح الطريق أمام احتمالات عدم الاستقرار وهي الحالة السائدة، في الشرق الأوسط، كما يراها غالبية المراقبين والمحللين.

وعلى العكس تماماً تكون حالة التوازن سبباً في الردع المتبادل والحسابات الوثيقة لكل طرف قبل الاندفاع نحو خطوة جادة.

وتأتي إدارة الأزمات كوسيلة لدرء وتلافي المواجهات العسكرية وخيمة العواقب، والغاية منها هو تجنب حدوث حرب قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة. وتقنية إدارة الأزمات لها قواعدها وضوابطها وهي في هذا الجانب علم، ولكن تطبيق هذه القواعد بما يتلاءم والظروف الضاغطة والمواقف المفاجئة التي يفرضها الأطراف يتوقف على القدرة الخلاقة لصاحب القرار أو مدير الأزمة، ولذلك فهي من هذه الناحية فن يتعلق بموهبة القيادة التي تكتسب بالمعرفة وتصقلها وتهذبها وتعمقها الممارسة والتجارب الميدانية.

أما بخصوص الأزمات العربية ونعني بها تلك الأزمات التي مست طرفاً أو أطرافاً عربية سواء في علاقاتهم البينية أو مع أطراف إقليمية أو دولية أخرى بمختلف مظاهرها وأسبابها وخلفياتها وتداعياتها، فقد نالت نصيباً وافراً من التدخل الأمريكي بكل أشكاله الودية والجزرية، وبدا واضحاً الانحراف الأمريكي في إدارتها، فبرزت أزمات تمت إدارتها باسم الأمم المتحدة، كما هو الشأن في حالة أزمة الخليج الثانية، سواء أكان قبل الحرب

أم بعدها والأزمة الصومالية، تم التعسف في إدارتها مثلما تم في قضية لوكربي وأزمات تمت رعايتها بنوع من الانحياز السلبي لأحد الأطراف المتصارعة بعد إبعادها عن الأمم المتحدة مثلما حدث مع القضية الفلسطينية.

والمرجو أن يُراجع الاتجاه العربي مستقبلاً، حيث يتطلب اليقظة والحرص من خلال المنهج العلمي في التنبؤ أولاً ثم وضع دستور عمل جديد لإدارة الأزمات الدولية وفق معطيات تطور النظرية والاتجاهات الحديثة على مستويين رئيسيين الأول: هو التنبؤ الإستراتيجي، فقد أصبح التطور العلمي والتكنولوجي يقدم وسائل وأدوات يمكن الاستفادة منها في عمليات التنبؤ والتحليل والتقييم (التطور في الحاسبات الآلية، في نظم المعلومات، في الذكاء الاصطناعي، علوم صنع القرار، وعلوم الإدارة... إلخ) واختيار المناسب منها لصالح عمليات التنبؤ وإدارة الأزمات الدولية، وهو ما يتطلب توافر مركز معلومات ذي كفاية لتوفير المعلومات الكافية واللازمة والتفصيلية والدقيقة والحديثة والكاملة عن الأزمة وتطوراتها وعواملها، ومن ثم التعامل معها في إطار معرفة شبة كاملة.

والثاني هو دستور مبادئ العمل للمستقبل، حيث يتعين على كل مراكز اتخاذ القرار أن تراعي المبادئ الإستراتيجية عند إدارة الأزمات الدولية وفق النظريات والاتجاهات الملائمة لطبيعتها، ومن أهمها: توخي الهدف، والاحتفاظ بحرية الحركة وعنصر المبادأة، وحشد الموارد، والتعاون، والاقتصاد في استخدام القوة، والتفوق في السيطرة على الأحداث، واستخدام الأساليب غير المباشرة كلما كان ذلك ممكناً.

ويعتمد تطبيق هذه المبادئ على توافر روح معنوية مرتفعة ورباطة جأش، وهدوء أعصاب، وتماسك تام خلال المواقف الحرجة، وقدرة عالية على امتصاص الصدمات ذات الطابع العنيف المتولدة عن الأزمات الدولية الشديدة.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية

- ١- أمين هويدي: التحولات الإستراتيجية، البروستريكا وحرب الخليج الأولى، دار الشروق، مصر، ١٩٩٧م، ص ١٣٢.
- ٢- جاد، عماد، ١٩٩٨م، أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية- رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ١٦- ١٨.
- ٣- حسين، خليل، ٢٠١١م، العلاقات الدولية، النظرية والواقع - الأشخاص - القضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ١٥١- ١٥٣.
- ٤- حسين، خليل، مرجع سابق، ص ١٩٨، ١٩٩.
- ٥- الدليمي، أحمد، ٢٠١١م، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، دار جليس الزمان، عمان، ص ٢٤، ٢٥.
- ٦- الرشيد، أحمد، وآخرون، ١٩٩٦م، الأمم المتحدة.. ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، بيروت، ص ١٥٤.
- ٧- سليمان، خليل عرنوس، ٢٠١١م، الأزمة الدولية والنظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بمعهد الدوحة (www.dohainstitute.org).
- ٨- الشعلان، فهد، ١٩٩٩م. إدارة الأزمات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص ١٨، ١٩.
- ٩- صبيح، علي، ٢٠٠٦م، الصراع الدولي في نصف قرن، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت، ص ٢١٤.
- ١٠- صبيح، علي، ٢٠٠٦م، مرجع سابق، ص ٢٥٨-٢٦٧.
- ١١- عبد البديع، أحمد عباس، ١٩٩٣م، إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة، مجلة السياسة الدولية (الأهرام، مصر)، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣م، ص ١٢٦.
- ١٢- عليوة، السيد، ٢٠٠٤م، مخاطر العولمة والإرهاب، إدارة الأزمات والكوارث،

- دار الأمين للنشر والتوزيع القاهرة، ص ٤٧.
- ١٣- فيشر، يوشكا، ٢٠١١م، عودة التاريخ (العالم بعد الحادي عشر من أيلول وتجديد الغرب)، ترجمة: هاني الصالح، العبيكان، الرياض، ص ٥٢، ٥٣.
- ١٤- المجذوب، محمد، ٢٠٠٣م، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ٢٨٦-٦٨٢.
- ١٥- المجذوب، محمد، ٢٠١٤م، إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام الأمن الجماعي منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ٨٦-٩٦.
- ١٦- المرجع السابق، ص ٢٦٥-٢٦٩.
- ١٧- المرجع السابق، ص ٢٩٠، وأيضاً شفيق الغبرا، إطلالة على الأدبيات والمفاهيم، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧١، مايو ١٩٩٣م، ص ٩١.
- ١٨- المرجع السابق، ص ٢٠٧، ٢٠٦.
- ١٩- نافعة، حسن، ١٩٩٥م، الأمم المتحدة في نصف قرن، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص ١٤٢.
- ٢٠- هويدي، أمين، ١٩٩٣م، إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي الماروغ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، أبريل ١٩٩٣م. ص ١٧٧.

المراجع الأجنبية :

- 1 - C.j. Dick "conflict in changing world: 2002, looking: two decades forward, European security. Vol.11,no.3.. autumn.p.20
- 2 - Joshua S. Goldstein (1990) , Three Woys street: Strategic Recoprocitry in world politics, Mniversity of Chicago pressi pp 13-11